المساعدات الاميركية، او زيادة فائدة الديون. وهكذا، فان في وسع الولايات المتحدة ارغام اسرائيل على امور لا تريدها. وعندها، تعلن اسرائيل ان الاتفاق الذي يفرض هو ما تمنته طيلة حياتها، وان العلاقات مع الولايات المتحدة لم يسبق ان كانت أفضل مما هي عليه في الوقت الراهن». لذا، يرى صاحب هذا الرأي انه ينبغي ممارسة الضغوط على اسرائيل من الخارج لارغامها على الجلوس الى مائدة المفاوضات (مايا عيشت، **بمحانيه**، ١٩٨٧/٣/١١).

ويعلق آخر بأن شامير «يظن انه يدافع عن ' الوطن ' عندما يستخدم كلمات بذيئة ضد بيرس والمؤتمر الدولي. ولكن هل لديه خيار أفضل ؟ يقول شامير دائماً ان الولايات المتحدة متمسكة باتفاقيتي كامب ديفيد، وهي قرارات ملزمة بالنسبة اليها. ربما يكون هذا خياره. لكن الشيء الذي يلزم الرئيس ريغان، المشروع الذي يحمل اسمه، والذي لا تؤيد فيه الولايات المتحدة اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما انها، في الوقت عينه، لا تؤيد ضم هذه المناطق، ولا دوام سلطة اسرائيلية عليها. هذا فضلاً عن ان مشروع ريغان يوصي بحل وسط اقليمي وبتجميد الاستيطان فوراً. وهكذا، في امكان شامير ان يقول ما يريد عن بيرس؛ لكن خياره أسوأ بكثير، لأن الولايات المتحدة ترغب في اجراء مفاوضات بين الاردن واسرائيل على اساس مشروع ريغان. لذا، على شامير ان يكف عن الكذب، والاّ يدعي بأن اتفاقيتي كامب ديفيد هما الملزمتان» (حغاي ايشد، **دافار**، ١٩٨٧/٣/٣).

وتطرق آخر الى الفارق بين مؤتمر جنيف وبين المؤتمر الدولي، فكتب: «ان مؤتمر جنيف ارتكز على قرار مجلس الامن ٣٣٨ الذي دعا الاطراف ذات العلاقة الى البدء، فوراً، بالمفاوضات تحت رعاية ملائمة، بهدف احلال سلام عادل في الشرق الاوسط؛ اما المؤتمر، فيرتكز على قرارات الامم المتحدة التي توجه المؤتمر الدولي للبحث في اعادة الحقوق الى الشعب الفلسطيني، واقامة دولة فلسطينية، وحق م.ت.ف. في تمثيل الفلسطينيين في المؤتمر، وازالة الاحتلال الاسرائيلي عن المناطق [المحتلة]، بما فيها القدس». واضاف: «ان في امكان اسرائيل ان تتجاهل قرار الجمعية العامة للامم المتحدة، غير ان السكرتير العام للامم المتحدة، الذي يفترض ان يوجه الدعوة لحضور المؤتمر، ملزم بالعمل وفقاً لقرارات الجمعية العامة. وعلى الرغم من الموافقة الاردنية، والاسرائيلية، سوف يضطر السكرتير العام للامم المتحدة الى دعوة م.ت.ف. وبهذا تحقق المنظمة ' الارهابية ' مأربها الكبير، حتى لو لم يعقد المؤتمر». وتابع: «كان يحق لاسرائيل استخدام الفيتو في مؤتمر جنيف ضد مشاركة اوساط لم تشترك في جلسة الافتتاح ـ أي م.ت.ف. اما المؤتمر الدولي، فهو مخصص لاعطاء م.ت.ف. الاعتراف الاميركي والاسرائيلي بها». وختم بأن موافقة اسرائيل على عقد مؤتمر دولي، الآن، بعد الاتفاق مع مصر، يمكن ان يفسر كاعتراف بأن اسرائيل يائسة من اتفاقيتي كامب ديفيد (موشي زاخ، **معاريف**، ١٩٨٧/٢/١٦).

وعلق يورام نمرود، الباحث في تاريخ العلاقات الاسرائيلية ـ العربية، على النقاش الدائر في اسرائيل حول تأييد، ومعارضة، المؤتمر الدولي، موضحاً «أن الخلافات حول المؤتمر الدولي ليست حول تأييد، أو رفض، التفاهم مع الدول العربية والفلسطينيين، بل حول مع من نتحدث، ومع من لا نتحدث ؟ وهذا النقاش رافق الحركة الصهيونية منذ بداية القرن الحالي». وأضاف: «يبدو ان معارضي عقد المؤتمر الدولي يتبعون التكتيك القديم، وهو الامتناع عن أية مفاوضات عبر الدعوة الى مفاوضات مباشرة. وتبين من الوثائق التي لم تكن معروفة للجمهور في حينه، انه، خلال فترة تاريخ الحركة الصهيونية، أُجريت محادثات مباشرة مع العرب، لكنها كانت سرية. ودائماً كانت هناك خلافات داخل الحركة الصهيونية، ليست حول المحادثات مع العرب، بل حول مع من من المجموعات العربية يجب الجلوس واجراء مفاوضات. ويبدو ان الخلافات الدائرة بشأن المؤتمر الدولي، حالياً، لا تختلف عن تلك التي رافقت الحركة الصهيونية، منذ بداية القرن الجاري» (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٢/٢٢).

خليل السعدي